

CCass,25/02/1987,442

Identification			
Ref 20902	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 442
Date de décision 25/02/1987	N° de dossier 129/96	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Notification, Procédure Civile		Mots clés Refus de révéler son identité, Notification valable, Conditions	
Base légale Article(s) : 39 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile	Source Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc مجلة المحاكم المغربية Page : 47		

Résumé en français

Le refus de la personne, ayant reçu le pli, de révéler son identité à l'agent chargé de la notification, ne constitue pas l'un des cas cités à l'article 39 du code de procédure civile considérant le refus comme notification valable. Car cet article exige la mention de l'identité complète de cette personne sur le certificat de remise.

Résumé en arabe

ان رفض الشخص، الذي يقدم له الطي، اعطاء اسمه لعون التبليغ ليس من بين الحالات الواردة في الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية التي يعتبر فيها الرفض تبليغا لأن مقتضيات هذا الفصل تقضي ضرورة تعين الشخص الذي تسلم الطي بتسجيل هويته الكاملة بشهادة التسلیم .

Texte intégral

المجلس الأعلى، الغرفة المدنية

قرار عدد 442 ، بتاريخ 25/02/1987 ، ملف عدد: 129/96

قضية السيد عبد الرحمن بوجرادة ضد السيدة مفتاحه بنت عبد الكريم الطهاري

باسم جلالة الملك

بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 10/2/1982 من طرف الطالب المذكور حوله بواسطة نائبه الاستاذ محمد الناصري والرامية الى نقض قرار محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الصادر بتاريخ 10/2/1982 في الملف عدد 436 .

وبناء على مذكرة الجواب المدللي بها بتاريخ 16/6/1983 من طرف المطلوب ضده النقض بواسطة نائبه الاستاذ روسيلي والرامية الى رفض الطلب .

وبناء على الاوراق الاخرى المدللي بها في الملف .

وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974 .

وبناء على الامر بالتخلي والابلاغ الصادر في . 1984/2/29

وبناء على الاعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ . 1987/2/11

وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهم وعدم حضورهم .

وبعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيد عبد المالك ازنبيير والاستماع الى ملاحظات المحامي العام السيد احمد شوطة .

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يؤخذ من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه ان المدعي بوجرادة عبد الكريم تقدم بتاريخ 16/2/1976 بمقابل امام المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء يعرض فيه انه يملك على الشياع مع شريكه الطهاري عبد الكريم قطعة ارضية بحي المستشفيات بالدار البيضاء مقيدة في المحافظة العقارية تحت رقم 10.240 س.

وقام شريكه ببيع حظه على الشياع الطهاري مفتاحه - حسب عقد الشراء المسجل بالمحافظة العقارية بتاريخ 16/8/1977 وانه قدم طلب الشفعة بتاريخ 9/6/1977 قبل انصرام سنة من تاريخ التقيد لعقد الشراء في المحافظة العقارية ووضع مبلغ 6.665.00 درهما نقودا بحسبنوق المحكمة الذي يمثل ثمن الشراء والمصاريف بعد امتناع المشتري من قبض المبلغ المعروض عليها وبالتالي فانه محق في التوجه للقضاء قصد استصدار امر بالصادقة على العرض العيني ومحق ايضا في ممارسة حق الشفعة في البيع الذي وقع من طرف شريكه المذكور في حظه على الشياع في العقار عدد 10.240 س طالبا استدعاء الطهاري مفتاحه بنت عبد الكريم بحضور السيد المحافظ العقاري بمحافظة الدار البيضاء من اجل سماع الحكم بالصادقة على العروض العينية التي وقعت بتاريخ 11/8/1977 للمدعي عليها مفتاحه الطهاري وبتقديره بالسجل العقاري عدد 10.240 س والامر للسيد المحافظ بتمارس تقييد الحكم الصادر بالسجل العقاري المذكور وعلى المدعي عليها بالصوارئ تحت جميع التحفظات .

وبتاريخ 19/12/1979 قضت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء بعدم صحة العروض العينية واستئنافه المدعي بتاريخ 7/8/1980 امام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء معللا استئنافه بأنه مقبول لوقوعه قبل التبليغ .

واجابت المستأنف عليها بان طلب الاستئناف غير مقبول شكلا لان المستأنف بلغ وفق الفصل 39 من قانون المسطرة المدنية بتاريخ 10/6/1980 وقدم استئنافه بتاريخ 7/8/1980 أي بعد 58 يوما من تاريخ التبليغ طالبة الحكم بعدم قبول الطلب لما ذكر وعقب المستأنف على الجواب بانه لم يتوصل باي تبليغ وان طي التبليغ المشار اليه والذي سجل عليه رفض التسلم واعطاء الاسم لا يمكن اعتماده تبليغا وان الفصل 39 لم يتضمن الحالة التي يرفض فيها الشخص الموجود بالعنوان اعطاء اسمه وانه يتغير تطبق الفقرة الثالثة من الفصل 39 المذكور لان على التبليغ او شهادة التسلیم يجب ان تتضمن البيانات التالية : اسم الشخص الذي رفض الطي وصفته وعلاقته بالمعنى بالتبليغ ولاحتظت المستأنف عليها ان التبليغ وقع طبق القانون طالبة الحكم وفق جوابها واحتياطيا

تاييد الحكم المستanford لانه صادف الصواب وبتاريخ 1981/10/29 قضت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بعدم قبول الاستئناف لوقوعه خارج الاجل القانوني بعلة ان المستanford توصل بالاعلام قانونيا بالحكم الصادر بتاريخ 29/12/1979 عدد 8789 بتاريخ 29 ابريل 1980 بواسطة خادمه التي وجدتها عون التبليغ بمترره ولا يضر عدم اعطائها اسمها لان وجودها بالمترر بوصفها يكفي في ثبوت التبليغ مما يبقى معه اصرار المستanford على كونه لم يبلغ في غير محله الى اخر ما جاء في التعليل . فيما يتعلق بالوسيلة الاولى :

حيث ان الطاعن يعيّب على القرار المطعون فيه خرق الفصل 39 من قانون المسطورة المدنية ذلك ان المحكمة التي اصدرته اعتبرت تبليغ الحكم كان قانونيا بالنسبة اليه لانه توصل بواسطة خادمه التي رفضت اعطاء اسمها والحال ان الفصل 39 من القانون المذكور لم يشر اطلاقا الى الحالة التي يرفض فيها الشخص الذي يقدم له الطي اعطاء اسمه وان عون التبليغ كان عليه في مثل هذه الحالة ان لا يسلم الطي لانه بالاسم تعرف هوية المتسلّم وصفته في التسلّم عندما يكون نزاع حول هذه النقطة .

حفا تبين بعد مراجعة وثائق الملف والقرار المطعون فيه صحة ما عاشه الطاعن عليه ذلك ان المحكمة التي اصدرته قضت بعدم قبول استئنافه لوقوعه خارج الاجل القانوني معتمدة الشهادة المرفقة بالذكرة المدلى بها في جلسة 25/12/1980 دون ان تتأكد من كون التبليغ وقع وفق مقتضيات الفصل 39 القاضية بضرورة تعيين الشخص الذي تسلم الطي بتسجيل هويته الكاملة مما جاء معه قرارها خارقا لمقتضيات الفصل 39 من القانون المذكور وغيره من الفصول المتعلقة بالتبليغ في قانون المسطورة المدنية وتعرض بذلك للنقض .

وحيث ان مصلحة الطرفين تقتضي حالة القضية على نفس المحكمة .

لهذه الأسباب:

وبقطع النظر عما سواها .

قضى بنقض القرار وباحالة القضية والاطراف على نفس المحكمة لتثبت فيها من جديد طبق القانون وعلى المطلوب بالصائر . كما قرر اثبات حكمه هذا في سجلات محكمة الاستئناف بالبيضاء اثر الحكم المطعون فيه او بطرته .

الرئيس : السيد محمد بوزيان ، رئيس غرفة .

المستشار المقرر: السيد عبد المالك ازنير .

المحامي العام : السيد احمد شواطة .

المحاميان : النقيب محمد الناصري والاستاذ روسيلي .